

القروض المصرفية المتعثرة و أساليب معالجتها

*Non-performing Bank Loans and Processing Methods*بختي جميلة¹، سليمان مليكة²Bekhti Djamila¹, Slimani Malika²¹ جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، ، jabekhiti@yahoo.fr² جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر (الجزائر)، slimanimk05@gmail.com

ملخص:

نظرا لما عرفته البنوك من تغيرات و تطورات كبيرة خاصة في مجال منح القروض و كذا استعمالها لطرائق حديثة في تقييم مخاطرها و تحصيل مستحققاتها و نتيجة لما تعاني منه البنوك الجزائرية من نقص التكيف في التعامل مع خطر القروض المتعثرة، تأتي هذه الدراسة لتبيين ما هي التكييفات الواجب إتباعها في إدارة خطر تعثر القروض و الوقاية منها و التي تمكننا من تفادي بعض الخسائر في المستقبل.

نهدف من خلال هذه الدراسة معرفة كيف يمكن للبنوك ان تقلل من خطر الثغرات و الخسائر المالية قدر الإمكان إذا ما أرادت النجاح سياسة الإقراض في حياتها المالية و الاقتصادية و ما هي الآليات المتبعة من اجل ذلك.

كلمات مفتاحية: القروض المتعثرة، الأداء المالي، نظام الرقابة، المخاطر المصرفية، المؤسسات البنكية.

Abstract:

This study have showed what the necessary adjustments are Followed in managing and preventing the risk of loan defaults,

المؤلف المرسل: بختي جميلة¹ الإيميل: jabekhiti@yahoo.fr

which enables us to avoid some losses in the future. We aim through this study to know how banks can reduce the risk of financial losses as much as possible if they want the success of the lending policy in their financial and economic life.

Keywords: Non-performing Loans, Financial Performance, Control System, Banking Risk, Banks

1. مقدمة:

إن البنوك على اختلاف أنواعها تتعرض كغيرها من المؤسسات للعديد من المخاطر، و التي تؤثر سلبا على أدائها و نشاطها البنكي، بحيث لا تكاد تخلو هذه الأخيرة من حالات التعثر للقروض الممنوحة للأفراد و المؤسسات، لذلك حظيت هذه المشكلة باهتمام المختصين و الخبراء و المسؤولين بالقطاع البنكي و على الرغم من أن منح القروض البنكية يتم وفق أسس و سياسات إئتمانية تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي و التقليل من حدة المخاطر الإئتمانية مستقبلا، إلا أنه لا يمكن لأي بنك أن يحقق تركيبة منتظمة و مستقرة لمحفظة قروضه، و ذلك يرجع إلى طبيعة العلاقة بين القروض و المخاطر، حيث أثبتت التجارب أن القروض و المخاطر معنيان مترادفان في النشاط البنكي، و لا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، و ما من قرض يمنح لعميل ما إلا و يحمل البنك قد را من المخاطر مهما كانت طبيعة الضمانات التي تحصل عليها.

مشكلة تعثر القروض المصرفية تمثل ظاهرة اقتصادية تصيب النظام المصرفي حيث لا يمكن تصور بيئة مصرفية خالية من حالات تعثر القروض، انطلاقا من مبدأ أن البنوك و المؤسسات

المالية توظف أموالها في التسهيلات الائتمانية مما يعرضها لمخاطر التعثر، حيث لا يمكن لأي مصرف مهما كانت درجة حرصه و كفاءة جهازه الإداري تجنب حقيقة إمكانية وقوعه يوما ما في بعض القروض المتعثرة أو الغير عاملة.

الجزائر على غرار بقية دول العالم و بهدف تحقيق الاستقرار في نظامها المصرفي أقدمت على الاعتراف بأهمية الرقابة على المصارف لما تعرضت له البنوك الجزائرية في السنوات الماضية من حدوث قدر كبير من الديون المتعثرة لم يكن متوقعا سواء من حيث حجمها أو درجة خطورتها. و بالرغم من جميع الإجراءات والتعديلات التي عرفتة الأنظمة المصرفية في الجزائر إلا أن مشكلة القروض المصرفية المتعثرة لم تحض بالاهتمام اللازم من قبل السلطات المعنية، حيث اقتضت حلولها لهذه المشكلة على إنشاء صناديق ضمان للقروض يمكن من خلالها نقل القروض المتعثرة إلى هذه الصناديق التي تتكفل بتمويل البنوك التجارية بشكل مؤقت إلى حين التحصيل الفعلي لهذه القروض من المدينين الأصليين و هو ما يمكن اعتباره بالعلاج الغير حقيقي لأن البنك يبقى مطالب برد المبالغ لصندوق الضمان. و بهذا تكون اشكالتنا في هذه المداخلة على النحو التالي:

ما هي الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة تعثر القروض المصرفية؟ و ما هي الاساليب المتبعة لتحصيلها؟

1. القروض المصرفية المتعثرة

تعتبر عملية منح القروض من البنك في حقيقة الأمر بمثابة الثقة التي يضعها في زبائنه، وعلى الرغم من اعتبار الثقة كركيزة أساسية لعملية الإقراض، إلا أنها لا تضمن للبنك حماية من المخاطر التي قد يتعرض إليها عند منحه لتلك القروض.

1.1 تعريفها

يقصد بالديون المصرفية المتعثرة، تلك التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها التي حصل عليها العميل من البنك ولم يسدها في مواعيد استحقاقها ولذا يتحول الدين من تسهيلات

القروض المصرفية المتعثرة و أساليب معالجتها

ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة راكدة، وبمرور الوقت عليها يصبح ديناً متعثراً¹. و القروض التي تصل إلى هذا الوضع يطلق عليها مجموعة من المسميات من أهمها: الديون الحرجة، الديون المتعثرة، الديون المعلقة، الديون الهالكة، الديون غير العاملة، الديون المشكوك في تحصيلها، ونجد أكثر المسميات شيوعاً القروض المتعثرة و القروض الغير العاملة². وبخصوص محددات القروض المتعثرة، فإنها تختلف من دولة إلى أخرى، والتي يمكن ذكر بعض الحالات منها:

الجدول رقم 1: محددات القروض المتعثرة

البلد	محددات القروض المتعثرة
و.م.أ	إذا مضى على استحقاق أي قسط من أقساط القرض مدة تزيد عن 90 يوماً
كوريا الجنوبية واندونيسيا	إذا مضت مدة ثلاثة (03) أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق.
الهند	إذا مضت مدة ستة (06) أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق،
الأردن	تم اتخاذ مدة 180 يوم على موعد تسديد أقدم قسط مستحق كحد لاعتبار القرض متعثراً وذلك إلى غاية سنة 1999، ثم تم تخفيض هذه المدة تدريجياً إلى 90 يوم في سنة 2002 وما بعدها

¹ عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية. الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 22.

² فريد راغب النجار، إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة (مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرين)، مؤسسة دار الشباب القاهرة، مصر، 2000 ص: 67.

الجزائر	إذا مضت مدة(06) ستة أشهر على موعد تسديد أقدم قسط مستحق
---------	--

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

2.1 أسباب تعثر القروض المصرفية

تكمن الرؤية الاقتصادية في علاج مشكلة تعثر القروض المصرفية في معرفة وتحديد الأسباب التي أدت بالديون إلى التعثر، فالتعثر ليس نتاج اللحظة و لكنه ناجم عن العديد من الأسباب و العوامل التي تفاعلت أو تتفاعل عبر المراحل الزمنية، تقصر أو تطول، لكنها تؤدي إلى الحالة التي عليها المقرض من عدم قدرته على سداد التزاماته، لذلك فإن وصول القرض إلى مرحلة التعثر يكون ناجم عن وجود خلل عند أحد طرفي عملية الائتمان أو كليهما، وبما أن كلا من البنك المقرض و العميل المقرض يعملان في إطار بيئة خارجية محيطة بهما، فإن التغيرات التي تحدث في هذه البيئة تدخل طرفا ثالثا من الأطراف المسببة لتعثر القرض و يمكن تصنيف أسباب تعثر القروض المصرفية في ثلاث مجموعات:³

أ. أسباب متعلقة بالمقرض

هناك العديد من الأسباب التي تدفع البنك إلى أخذ الحيلة والحذر في مجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبله إلى المقرضين والتي تعطي مؤشرات على تعثر الائتمان الممنوح لهم وتمثل في⁴:

-عدم تقديم البيانات و المعلومات الصحيحة والكاملة عن العميل أو مشروعه

³ محمد عبد الحافظ البغدادي، إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية، دار

الصفاء، الإسكندرية، مصر ، 2006 ، ص: 14

⁴ عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر -دراسة تطبيقية على

المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،

2008، ص: 52 .

القروض المصرفية المتعثرة و أساليب معالجتها

- استخدام التسهيلات الائتمانية في غير الغرض الممنوحة من أجلها كأن يتم استخدام حصيلة القروض طويلة الأجل في مجال تمويل رأس المال العامل.
 - عدم الفصل بين أموال العميل الخاصة وبين أموال المشروع الذي يديره.
 - سوء نية المقترض
 - وجود مشاكل في التشغيل لدى المشروع الممول (من خلال وجود ثغرات في الإدارة المالية والمحاسبية)
 - وفاة العميل المقترض و عدم التزام الورثة بالتسديد أو إشهار إفلاسه أو هروبه خارج الوطن
 - ضعف القدرات التسييرية للمقترض وعدم التزامه بتوجيهات و إرشادات البنك.
- ب. أسباب متعلقة بالبنك**

- قد تكون البنوك مشاركة في تعثر عملائها أو على الأقل تكون قد أسهمت في وجود عوامل سلبية ساعدت على تعثرهم، وبالتالي تمثل مشكلة القروض المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، وأهم هذه الأسباب:
- عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم
 - السماح للعميل باستعمال التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال المستندات المطلوبة عنه
 - عدم قدرة البنك على متابعة المشروع الممول
 - اتخاذ قرار منح الائتمان بناء على ضغوط تمارسها أطراف أخرى
 - الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات
 - عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب⁵
 - أن يغلب عند اتخاذ القرار الائتماني جانب الربح على جانب المخاطرة

⁵ صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية - دراسة حالة عينة من المصارف العراقية-، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، عمان -الأردن، 2009 ، ص ص: 20 -

-امتناع البنك عن تقديم تمويل إضافي للمقترض من غير وجود مبرر لذلك

ت. أسباب متعلقة بالبيئة الخارجية

وهي تشمل الظروف المحلية والدولية مثل العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية و هي كالآتي:

● الظروف الاقتصادية : التي تخرج عن إرادة المقترض وعن تأثيره ومن أمثلتها:

-أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات
-اتجاهات الدورات الاقتصادية و تأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل
-ارتفاع معدلات التضخم، زيادة بكلفة الإنتاج، و بالتالي انخفضت الكميات السلعية المنتجة وزاد سعرها ، فتتأثر المساحات التسويقية التبعية سلباً، و يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى ضعف القوة الشرائية فتتخفض معدلات الطلب الكلي على السلع و الخدمات ، فتتخفض المبيعات و العائدات، و بالتالي تصبح قدرات المقترضين على سداد الالتزامات و المديونيات ضعيفة

-المنافسة بين المصارف و شركات توظيف الأموال، الأمر الذي يؤدي إلى تمويل عالي المخاطر و بالتالي ينتج قروض متعثرة
-تذبذب أسعار الصرف و عدم استقراره يؤثر على صافي الموجودات و المطلوبات للعملة الصعبة لهذه المؤسسات فالانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية يؤدي إلى ضعف القدرة على سداد الديون ⁶.

● الظروف السياسية :وتشمل هذه الظروف كافة القرارات التي تتخذها الحكومة وما

ينتج عنها سواء في المجال الصحي أو البيئي أو الضرائب أو الجمارك، وكذلك أوضاع الحروب أو عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وكل هذه العوامل تؤثر على القدرة التسويقية لدى العميل وبالتالي تؤدي إلى تعثره.
بالإضافة إلى البيروقراطية وبطء إجراءات الحصول على الموافقات

⁶ محمد عبد الحافظ البغدادي، مرجع سبق ذكره، ص: 17 .

- **الظروف التكنولوجية:** و أهمها ظهور سلع بديلة متطورة تفقد العميل حصته في السوق⁷.
- **الظروف الطبيعية:** وتشمل الفيضانات و الهزات الأرضية و الحرائق وغيرها من الكوارث.

وقد تتعثر القروض لأسباب خارجة عن إرادة طرفي العملية الائتمانية، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- ضعف الرقابة على البنوك
- تدخلات الدولة ذات الأثر السلبي على المقرض كزيادة الضرائب و الرسوم الجمركية
- تغير التنظيمات والتشريعات المصرفية المتعلقة بالائتمان⁸
- تراجع الأداء الاقتصادي العام مثل دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش و التباطؤ.

2. نظام الرقابة الداخلية

تهدف عمليات المتابعة في البنوك الى الحد من كل المخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية و العمل على تقليصها

1.2 تعريف نظام الرقابة الداخلية

طبقا لنص المعيار الدولي رقم 400 الخاص بالرقابة الداخلية فان نظام الرقابة الداخلية يعني جميع السياسات والإجراءات التي تتبناها الإدارة في المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول الى أهدافها، مع ضمان ادارة منظمة و كفاءة عمل عالية بالإضافة الى الالتزام بسياسات حماية الأصول، منع الغش، اكتشاف الأخطاء والتحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية و تهيئة معلومات مالية موثقة في الوقت المناسب⁹.

⁷ صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره ، ص: 20 .

⁸ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره ص: 87-88

⁹ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر - الناحية النظرية، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص: 207 .

2.2 دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم محفظة القروض الممنوحة

تهدف عمليات المتابعة في البنوك الى الحد من كل المخاطر وخاصة المخاطر الائتمانية و العمل على تقليصها، لذا فإن دور الرقابة الداخلية المعتمدة من قبل البنوك تهدف الى تقييم محفظة القروض حتى تضمن تحقيق الأهداف الائتمانية التي يعمل البنك على تحقيقها.

أ. دور الرقابة الداخلية في التنوع و التوازن لمحفظة القروض

• **التنوع:** ويعني أن تتضمن المحفظة أنواعا مختلفة من القروض، وتحقق درجة معينة من

الثبات و الاستقرار للعائد الذي تحققه المحفظة و لكن يجب تجنب المغالاة في

التنوع فقد يترتب عليه العديد من المشاكل مثل:¹⁰

-صعوبة إدارة المحفظة من حيث الحاجة إلى التحليل المستمر للمركز المالي

-ارتفاع تكاليف إدارة المحفظة

-صعوبة اتخاذ قرارات اقراضية سليمة

ويقصد بالتنوع على أكثر من محور مثل:

-تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة و التي تم منحها للعملاء

-تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الائتمانية الممنوحة، او وفق حجم العملاء، او وفق

نوع العملات الممنوح بها التسهيلات

-تحليل المحفظة جغرافيا، وكلما تمتعت المحفظة بدرجة جيدة من التنوع كلما خفض ذلك من

درجة المخاطر التي تواجهها هذه المحفظة.¹¹

• **التوازن:** يرتبط بمعيار التنوع و الذي يمكن من خلاله تحقيق درجات متفاوتة من

التوازن بين مكونات المحفظة ومن وقت لآخر، ويتصل التوازن بتوزيع مكونات

ص: 116. بوطورة فضيلة، علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة، ورقة بحثية، جامعة

تبسة،¹⁰

أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص: 38.¹¹

المحفظة بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتركيبية أو هيكل الاستحقاقات لآجال التسهيلات القائمة، وحجم العملاء الممنوح لهم التسهيلات، نوع العملة ما بين تسهيلات ممنوحة بالعملة المحلية و بعض العملات الأجنبية الرئيسية، نوع التسهيلات الائتمانية الممنوحة و الضمانات المرتبطة بها

ب. دور الرقابة الداخلية على المخاطرة و العائد لمحفظة القروض

- **المخاطرة:** يوجد مخاطر لا يكفي معها التنوع، وهي المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها كافة الوحدات الاقتصادية في السوق ومنها وحدات الجهاز المصرفي و ذلك بتأثر المتغيرات الكلية للاقتصاد القومي والتي يصعب السيطرة عليها أو التنبؤ بها. وتصنع المخاطر المنتظمة و الغير منتظمة ما يسمى بالمخاطر الكلية¹².
- **العائد:** يقصد به أن تحقق المحفظة عائدا يتناسب مع حجم الاستثمارات بها و بما يتناسب مع تكلفة مصادر الأموال التي تم تدبيرها لتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء، كما يؤخذ في الاعتبار معدلات العائد التي يستهدف البنك تحقيقها وما تحققه البنوك المنافسة من عوائد على محافظ القروض بها

ت. دور الرقابة الداخلية على جودة الضمانات و النمو لمحفظة القروض

- **جودة الضمانات:** تمثل الضمانات معيارا هاما من معايير تقييم جودة محفظة القروض، وبشكل خاص درجة جودة هذه الضمانات من حيث قابليتها للتسليم دون خسائر وتكلفة إدارة البنك وسيطرته على هذه الضمانات، قيمة هذه الضمانات منسوبة الى حجم المحفظة¹³ ، وينخفض تقييم جودة المحفظة إذا ما كانت الضمانات المقدمة و المتاحة للبنك عرضة لانخفاض قيمتها السوقية ويصعب

الدسوقي إيهاب، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص: 95.¹²

أحمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص ص : 39 - 40¹³

تسهيلها أو وجود قيود على قدرة البنك وحرية في استيفاء حقوقه من هذه الضمانات دون اللجوء الى نزاع قانوني.

- **النمو:** لا بد ان يعمل البنك على تنمية حجم أعماله و رفع معدلات النمو في محفظة القروض باعتبارها المصدر الرئيسي لإيرادات البنك، والمحفظة الجيدة هي تلك المحفظة التي تتوافر لها المعايير السابقة مع نمو مضطرد في حجمها .

ث. دور الرقابة الداخلية على حجم المخصصات و حجم الديون المعدومة لمحفظه القروض

- **حجم المخصصات:** يمثل ارتفاع المخصصات منسوب الى حجم المحفظة، كذلك نمو المخصصات سنويا بمعدل أكبر من نمو حجم المحفظة يمثل ذلك مؤشرا سلبيا يخفض من درجة تقييم المحفظة.

- **حجم الديون المعدومة:** إذ يتعين تحليل مكونات المحفظة للوقوف على حجم التسهيلات الائتمانية الجيدة والمنظمة، كذلك التسهيلات الغير منتظمة و التي تمثل قيمة المتأخرات و التجاوزات عن الحدود الائتمانية المصرح بها.

3. آليات معالجة القروض المصرفية المتعثرة

تبدأ معالجة القروض المتعثرة بتحديد تلك القروض ثم تحليلها والتنبؤ بالحالة المالية للعميل، إذا كان قد دخل في مرحلة الفشل أو التعثر المالي و تحديد درجة فشله لإمكانية تحديد ما إذا كانت القروض مئوسا من سدادها أو هناك إمكانية لعلاجها سواء على مستوى العميل أو المصرف وكذا على المستوى الجماعي.

1.3 إجراءات مساعدة العميل للخروج من التعثر

هناك مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك محاولة منه لمساعدة العميل المتعثر لإعادة سير نشاطه، وبالتالي إخراجه من دائرة التعثر ويمكن عرض هذه الإجراءات كما يلي:¹⁴

¹⁴ محسن أحمد الحضيبي، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

أ. تقديم سياسات ترشيدية و استشارية

تتمثل فيما يلي:

- التوصية و العمل باستغلال الجزء الغير المستخدم من الطاقة الإنتاجية
- وقف و تصفية جزء من نشاط العمل، بسبب صعوبة المنافسة في منتج معين
- ترشيد تكلفة إنتاج المشروع من خلال التخفيف من نسب التالف والعامد والراكد¹⁵
- زيادة الإيرادات غير التقليدية عن طريق التخلص بالبيع لبعض الأصول التي يمتلكها ولا يحتاج إليها

- إعادة دراسة العمالة ومواصفاتها ويمكن الاستغناء عن الفائض منها¹⁶
- زيادة كفاءة تحصيل المتأخرات عن العملاء الذين منحتهم المؤسسة المقرض ائتمان أو تسهيلات في سداد قيمة البضائع والخدمات التي تحصلوا عليها من المؤسسة.

ب. تعويم العمل و انعاشه

تعتبر عملية تعويم العمل من أهم المراحل للمعالجة نتيجة لظروف طارئة و ليست دائمة وتمثل في قيام البنك بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات¹⁷

2.3 إعادة جدول الدين

ويعتبر هذا الأسلوب يقوم البنك بإعطاء الفرصة للمنظمة لالتقاط أنفاسها عن طريق منحها فترة سماح يؤجل خلالها عبء سداد الدين وفوائده، وقد يقوم البنك بالتفاوض مع الدائنين على تأجيل استحقاق جزء من القروض¹⁸

¹⁵ حسين ذيب، مرجع سبق ذكره، ص: 143 .

¹⁶ أشرف عبد المنعم إبراهيم، الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها) البنك المركزي، المعهد المصري، 2003 ، ص:

54.

¹⁷ عبد الحميد صديق عبد البر، أسباب ومراحل الديون المتعثرة وآثارها الاقتصادية وأساليب معالجتها محليا و دوليا، مصر

المعاصرة، القاهرة العدد 485، يناير 2007، ص ص: 152 154.

3.3 دمج المشروع المتعثر في مشروعات أخرى

تتم عمليات الدمج بعدة طرق من بينها¹⁹:

-ابتلاع للوحدات و الفروع و الخطوط الإنتاجية.

-امتصاص للعمليات والعملاء والأنشطة.

-الدمج التدريجي بين الكيانات.

-الدمج الفوري وتشكيل كيان جديد.

4.3 توريق الديون

ومن أهم محددات نجاح عملية التوريق²⁰:

-وجود سوق نشطة للأوراق المالية

-بناء منظومة من المؤسسات وشركات توريق الديون

-إصدار القوانين والقواعد المنظمة لعملية توريق الديون

-وجود مؤسسات متخصصة في تداول الأوراق المالية لزيادة الاستثمار وتنشيط سوق الأوراق المالية

-تدريب العاملين في هذا المجال بالمؤسسات المالية الدولية المتخصصة واستخدام الخبراء الدوليين في بداية التجربة.

5.3 معالجة القروض المتعثرة عن طريق التسوية الجماعية

تتم عملية التسوية الجماعية للديون المتعثرة من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

-من خلال الحصول على موافقة جماعية من الدائنين على إجراءات عملية التسوية

-من خلال تحديد العملاء أو الشركات المتعثرة التي ستجرى لها عملية التسوية

¹⁸ محمد عبد الحافظ البغدادي، إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية، الملتقى الإداري الثالث،

المملكة السعودية، 2005 ص ص 20-21

¹⁹ محسن احمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص: 347.

²⁰ عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 96.

- من خلال إجراءات المفاوضات بين الدائنين والعملاء والاتفاق على شروط عملية التسوية
- من خلال تحديد موعد البدء في تنفيذ خطة التسوية والمتابعة المستمرة للديون المتعثرة.

6.3 أساليب التحليل المالي غير التقليدية لمعالجة التعثر المصرفي

- حيث هناك أكثر من أسلوب للتحليل المالي منها:
- من خلال دراسة الجدوى المتكاملة أو من خلال دراسة قوائم التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للمشروع
- من خلال تحليل **z-score analysis** حيث يستخدم هذا التحليل في التنبؤ المبكر بحالات التعثر المالي
- من خلال الميزانية النقدية التقديرية ويستخدم في التحليل والتخطيط للاقتراض والاستخدام لأصل السيولة بالشركة

-أسلوب معالجة الديون المتعثرة بناء على بيانات ومعلومات ومؤشرات الإنذار المبكر التي تظهر من التحليلات المختلفة التي تتم، بحيث هناك مجموعة من المؤشرات والمتغيرات التي تنذر أو تدل على قرب حدوث فشل مالي أو تعثر مصرفي.

4. تجارب دولية لمعالجة القروض المصرفية المتعثرة

تختلف طرق وأساليب علاج أزمة القروض المتعثرة من دولة إلى أخرى، ومن حالة إلى أخرى.

1.4 تجربة الشيلي لعلاج القروض المتعثرة

شهدت مشكلة الديون المتعثرة في الاقتصاد الشيلي تطورا كبيرا سنة 1983 ، حيث ارتفعت نسبتها إلى حوالي 113% من إجمالي رؤوس أموال البنوك الشيلية واحتياطاتها مما اضطرت السلطات إلى معالجة 45% من إجمالي المصرفي، حيث تم بيع 23.8% من إجمالي قروض الجهاز المصرفي للبنك المركزي . كما تم الأخذ بالإجراءات التالية:

- تخفيض معدلات الفائدة التي بلغت 77% في مطلع الثمانينات إلى معدلات مقبولة

-تنفيذ برنامج لمعالجة الديون المتعثرة لمساعدة المقترضين المحليين على جدول ديونهم بتخفيض معدلات الفائدة عليها

-في سنة 1986 تم جدولة 20% من القروض المتعثرة حيث منح البنك المركزي للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى دعما ماليا لتنفيذ البرنامج ثم حولت القروض إلى أسهم -قيام البنك المركزي بشراء 23.8 بالمائة من ديون المتعثرة من خلال برنامج لزيادة رؤوس أموال البنوك واحتياطياتها باستخدام أسلوب المعادلة swap بمعدل فائدة 5% لمدة 10 سنوات .وعندما زادت حدة الأزمة المصرفية 1984 تم تعديل أسلوب شراء الديون المشكوك في تحصيلها بحث أصبحت بنسبة 150% من رأس المال والاحتياطيات، كما حظر البنك المركزي توزيع البنوك لأية أرباح يحققها إلى أن تتم عملية إعادة شراء القروض المتعثرة التي اشتراها البنك المركزي.

2.4 تجربة الولايات المتحدة الأمريكية لعلاج القروض المتعثرة

ترجع الأسباب الرئيسية لتضخم حجم القروض المصرفية أثناء الأزمة التي مست و.م.أ الى ما يلي²¹:

-جلب الطلب القوي و بنحو متزايد لسوق الإسكان في و.م.أ وتطور مذهل لجمعيات الادخار و الائتمان حيث منحت قروض طويلة الأجل تصل الى 30 سنة بأسعار فائدة منخفضة

-ارتفاع التضخم والارتفاعات المتزايدة في أسعار الفائدة على المدى القصير ما أدى الى ارتفاع التكلفة على العائد في محافظ قروض الرهن العقاري -انخفاض أسعار العقارات، وتخلف العميل على السداد -تحرير القطاع المصرفي من بعض القيود وارتفاع عدد المصارف والمؤسسات المحلية والأجنبية. و من العوامل المساعدة في ادارة الأزمة بشكل ناجح نذكر ما يلي²²:

عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص :202.

-قيام المؤسسات المالية الأمريكية بتطوير واستحداث أدوات و أوراق مالية للتعامل مع القروض المتعثرة بيعا و شراء

- انشاء مؤسسة منح الثقة **RTC** التي قامت بإدارة وتصفية موجودات المؤسسات المفلسة، والتي كانت قيمة موجوداتها حوالي 465 بليون دولار تمثل ما نسبته 23.2% من موجودات مؤسسات الادخار والإقراض، وحوالي 8% من موجودات المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية سنة 1989

- تم اصدار قانون تقوية وعلاج المؤسسات المالية في نفس السنة
- تفعيل إجراءات الرقابة و الإشراف على وحدات الجهاز المصرفي وتطبيق معايير لجنة بازل
- تشجيع المصارف ذات شبكات الفروع الأقل من 1000 فرع على الاندماج لزيادة قدرتها على المخاطر من جهة و المنافسة من جهة أخرى

- دمج مؤسسة التأمين على الانقراض و الادخار **FSLIC** مع مؤسسة التأمين على الودائع **FDIC** سنة 1989، مع زيادة رأسمالها الى حوالي 11 بليون دولار، واللذان منحت لها سلطة الإشراف على إعادة هيكلة وحدات الجهاز المصرفي التي تعاني من مشاكل.

3.4 تجربة اليابان لعلاج القروض المتعثرة

شهدت اليابان في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مشكلة القروض المتعثرة و هذا راجع لعدة أسباب أهمها: انخفاض مستوى النمو الاقتصادي، انخفاض الفائض التجاري، تخفيض سعر الخصم و سعر الفائدة. و تزايدت مشكلة القروض المتعثرة في اليابان في 1990، 1994، 1995، حيث أفلست عدة مصارف و نتيجة لما ترتبت عليه الأزمة قامت اليابان

²² Hoshino yuta, **economic perspectives and accounting issue of japanese banks, non performing loans**, faculty of humanitiars, hirosaki university, hirosaki, Japan, 2001, p : 09.

باتخاذ قرار نص على التعاون مع كافة المؤسسات المعنية للوصول الى حل جذري لمشكلة القروض المتعثرة، وتعتبر وكالة الخدمات المالية

Financial Services Agency (FSA) في مقدمة المؤسسات المعنية

بهذا الموضوع، وقد وضعت هذه المؤسسة خطة للمساهمة في التخفيف من حدة مشكلة القروض المتعثرة تشتمل على ما يأتي²³:

أ. **تقوية ومساندة برنامج الدعم الخاص Special Support System**: الذي تطبقه الحكومة اليابانية بالتعاون مع البنك المركزي الياباني الذي تقدم بموجبه الحكومة اليابانية والبنك المركزي الدعم والمساندة لأية مؤسسة مالية تتعرض لمخاطر الانحيار وذلك من خلال ما يأتي:

- توفير السيولة للمؤسسة المالية التي تعاني من مشاكل مالية عن طريق قرض يقدمه البنك المركزي الياباني

- ضخ أموال عامة إضافية الى المؤسسة المالية التي تعاني من المشاكل استنادا الى قانون ضمان الودائع

- تعيين مراقبين من قبل **FSA** ضمن مجلس إدارة المؤسسة المالية التي تعاني من المشاكل

- تدعيم القدرات الإدارية للمؤسسة التي تعاني من المشاكل

ب. **تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي**: لتقليص عدد المصارف بما يساعدها على مواجهة الضغوط التنافسية الدولية.

حيث تم دمج 10 بنوك في 04 كيانات كبرى، كما تم تأميم بنكي: **Taki Bank**

(المركز 8 في اليابان و 24 دوليا) و **Asahi Bank** (المركز 10 في اليابان و 38 دوليا)

لتكوين أكبر مجموعة مصرفية باليابان تحت اسم: **Tokai Asahi Holding**

Co بإجمالي أصول بلغ 59 ألف مليار ين ياباني أي ما قيمته 549 مليار دولار

revival of Japanese Economy Through Resolving Non Performing Loans Problems²³
on Major Banks ,Financial Services Agency, Tokyo, Japan, 2002, pp 3-5.

أمريكي²⁴. وترتب عن هذا الحل تخفيض حجم التعثر بنحو 32 % تقريبا من حجم القروض المتعثرة.

كما قامت الحكومة اليابانية بتأسيس مؤسسة حل وتجميع الشركات **resolution and collection corporation** لتقوم بإدارة القروض المتعثرة وتملكها والتصرف بها، ويقتصر عمل هذه المؤسسة حاليا على تحصيل القروض نيابة عن المؤسسات التي تم إعلان إفلاسها²⁵.

وشهدت اليابان مؤخرا حالات واسعة من عمليات بيع القروض المتعثرة لمستثمرين محليين وأجانب، حيث تم بيع قروض قيمتها الاسمية تعادل 300 بليون دولار أمريكي بمبلغ 30 بليون دولار، أي ان البيع تم بخصم مقدار 90%.

ساهمت الإستراتيجية المتبعة من قبل اليابان الى تخفيض القروض المتعثرة في المصارف الكبرى من 8.4 % سنة 2002 الى 2.9 % مارس 2005 و أقل من 1.5 % سنة 2008.

4.4 تجربة باكستان لعلاج القروض المتعثرة

للتخفيف من حدة مشكلة القروض المتعثرة اتبع البنك المركزي الباكستاني بعض الإجراءات والمتمثلة في:

- الضغط على المصارف لزيادة جهودها في مجال التحصيل والطلب من مجالس إدارتها الإفصاح بشكل كاف عن الإجراءات التي تم تطبيقها في مجال القروض المتعثرة
- تطبيق أنظمة جيدة وفعالة في مجال إدارة المخاطر بشكل عام وإدارة مخاطر القروض بشكل خاص

عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية، مرجع سبق ذكره، ص: 198. ²⁴

²⁵ , Ernst & Young , Executive Summary , Non Performing Loans Report : Asia 2002 ,

Hong Kong , 2002 , pp2-3.

-تشكيل لجنة متخصصة لمعالجة وضع المؤسسات المقترضة التي تعاني من مشاكل ولديها قروض متعثرة بأحجام كبيرة، من أجل تحسين وضعها و التقليل من حدة مشكلة القروض المتعثرة الخاصة بها ومن ثم المساهمة في تخفيف التعثر بشكل عام

-تأسيس مؤسسة متخصصة في تحصيل مبالغ الأقساط المستحقة على المقترضين من المصارف الوطنية خلال سنة 2000

-شجعت الحكومة الباكستانية والبنك المركزي الباكستاني عمليات الاندماج بين المصارف و المؤسسات المالية، الأمر الذي ساعد الى حد ما في معالجة مشكلة القروض المتعثرة

-في أكتوبر 2002 أصدر البنك المركزي الباكستاني تعليمات على أسس جديدة لتوثيق القروض و الأسس الواجب مراعاتها في عملية منح القروض وقد تم وضع هذه التعليمات بعد التشاور مع المصارف ومع غرفة التجارة والصناعة وقد سمحت التعليمات الجديدة للبنوك بشطب القروض المتعثرة من محافظها الائتمانية مع إعطاء المصارف حق استمرار متابعة المقترضين بكافة الطرق بما فيها الطرق القضائية لتحصيل المبالغ المستحقة عليهم .

عند القيام بتحليل مشكل تعثر القروض تبين أن 71% من مجموع أرصدة هذه القروض يمثل القيمة الاسمية للقروض التي وصلت الى مرحلة التعثر، بينما شكلت قيمة الفوائد المعلقة على هذه القروض ما نسبته 29% من مجموع أرصدة القروض المتعثرة في عام 2001، ونتيجة لارتفاع نسبة القروض المتعثرة لدى المصارف الباكستانية فقد قامت هذه المصارف برفع أسعار الفوائد على القروض وتخفيض أسعار الفوائد على الودائع مما أدى الى اتساع هامش الفائدة لدى المصارف الباكستانية ليتراوح ما بين 8% و 9%.

5.4 تجربة المكسيك

ركزت السلطات المكسيكية على معالجة الديون المؤسسات كبيرة الوزن الاقتصادي كارتفاع قيمة أصولها أو قيمة حصتها السوقية أو كبر الحجم العمالة بها أو المؤسسات التي لديها إمكانية للاستمرار في ممارسة نشاطها خلال الزمن الطويل، حيث تمت معالجة مشكلة ديون

- تلك المؤسسات أولا . كما تم وضع نظام لبيع الديون المتعثرة طبقا لقيمتها الاسمية مخصصا منها المخصصات المحجوزة لمقابلة الخسائر إضافة إلى ما سبق قامت السلطات بما يلي²⁶:
- منح قروض إضافية للمؤسسات والعملاء الذين يعانون أزمة سيولة
 - إعادة جدولة الديون لآجال أطول بعد صدور قانون
 - تأجيل السداد لفترة أطول
 - تخفيض سعر الفائدة
 - إلغاء نسبة من الديون المتعثرة
 - تطبيق نظام توريق وإعادة رسملة الديون
 - إعادة إقراض صغار المقترضين 75% من خسائرهم نتيجة لإعادة هيكلة الدين المستحق عليهم.

خاتمة

بالرغم من جميع الإجراءات والتعديلات التي عرفتتها الأنظمة المصرفية في الجزائر إلا أن مشكلة القروض المصرفية المتعثرة لم تحض بالاهتمام اللازم من قبل السلطات المعنية، حيث اقتصر حلها لهذه المشكلة على إنشاء صناديق ضمان للقروض يمكن من خلالها نقل القروض المتعثرة إلى هذه الصناديق التي تتكفل بتمويل البنوك التجارية بشكل مؤقت إلى حين التحصيل الفعلي لهذه القروض من المدينين الأصليين وهو ما يمكن اعتباره بالعلاج الغير حقيقي لأن البنك يبقى مطالب برد المبالغ لصندوق الضمان.

من خلال الدراسة النظرية لمختلف نواحي مشكلة القروض المتعثرة، نذكر بعض الحلول المقترحة لمعالجة إشكالية القروض المتعثرة ألا و هي:

- إنشاء إدارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة، تتكلف بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط كيفية استخدام القرض، حجم القروض المتعثرة

²⁶ فاطمة بن شنة، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

- رفع الكفاءات المهنية للموظفين المكلفين بالعملية الائتمانية
- التشخيص الدقيق للقرض المتعثر من كافة النواحي الخارجية
- تأجيل تاريخ استرجاع القرض عندما تكون هناك حاجة فعلية
- ينبغي على البنك ان يقوم بتكوين مخصصات لذلك، اذ وفقا لمقررات لجنه بازل فان الدين الذي يتوقف صاحبه عن السداد ستة أشهر يعد دينا غير عامل .
- اقتراح حلول و وضع قواعد للسداد تتفق وقدرات المقترض و ذلك بناء على دراسة معمقة للقروض و المؤسسة المقترضة لإرشادها في كيفية خفض الكلفة و ترشيد النفقات و تسهيل بعض الأصول و رفع كفاءة الأداء و إجراء تغييرات في إدارة
- دراسة إمكانية التوسيع على المقترض المتعثر بمنحة تسهيلات إضافية لحل مشكلاته
- دراسة إمكانية تحويل المخاطر مع العميل المتعثر إلى طرف اقدر منه كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات ضمان القروض
- تحويل دين البنك إلى حصة عينية من أصول المدين لتتحول بعد ذلك إلى أسهم ، فيصبح البنك مساهما في المؤسسة
- بيع بعض الأصول غير العاملة التي يمكن للمقترض الاستغناء عنها في هذه الفترة
- كما تعتبر التجارب الدولية في معالجة التعثر بمثابة دروس يستفاد منها في التقليل من الآثار المترتبة عن تعثر القروض و الوصول إلى أحسن نموذج للخروج من أزمة القروض المتعثرة في المصارف و يمكن تلخيصها فيما يلي:
- التنسيق بين السياسات الاقتصادية و النقدية عن طريق تحقيق التدابير الشاملة من التصميم و التنفيذ الدقيقين و إيجاد أفضل البدائل للعلاج
- التقييم الصارم للميزانيات المصرفية و العمل الفوري لقياس المبالغ الصحيحة للخسائر
- إزالة القروض المتعثرة من الميزانيات المصرفية قصد استعادة صحة المصارف والاقتصاد ككل
- إعادة التقييم الدقيق للأصول في المصارف قبل إعادة الرملة

-إغلاق المصارف التي عجزت الحكومة عن انتشارها من التعثر و بيع أخرى و كذلك القيام بعمليات الدمج المصرفي من أجل تكوين كيانات قادرة على معالجة التعثر

-إنشاء هيئات مالية مستقلة تكون متخصصة في إدارة القروض المتعثرة (مبادلة الديون مقابل الأسهم، تحصيل الديون، بيع أو تأجير الأصول، البيع المباشر للقروض المتعثرة ... الخ

-تدعيم مبدأ الشفافة و الإصلاح في السوق المصرفية كمصدر وحيد للتمويل (بازل 2-3) من خلال انضباط السوق

-التسعير الملائم للتأمين و حجم الخطر و طرق التعويض من أجل حماية ضد الإفلاس

-تفادي التركيز الائتماني للتقليل من حجم القروض المصرفية المتعثرة (الأزمة المالية 2008 بسبب

التركيز على قطاع العقارات)

-تنشيط سوق رأس المال في الدول التي تعتمد على المصارف كمصدر وحيد للتمويل.

المصادر و المراجع

1. أحمد غنيم، الديون المتعثرة و الائتمان الهارب، الطبعة الأولى، مصر، 2001
2. أشرف عبد المنعم إبراهيم، الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها) البنك المركزي، المعهد المصرفي، 2003
3. ايهاب الدسوقي، اقتصاديات كفاءة البورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000
4. بوطورة فضيلة، علاقة الرقابة الداخلية في البنوك بظاهرة القروض المتعثرة، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2015
5. حسين ذيب، فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012 .

6. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر و الطباعة، الأردن، 2002 .
7. صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية - دراسة حالة عينة من المصارف العراقية- ، المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسراء الأهلية، عمان - الأردن، 2009
8. عبد الحميد صديق عبد البر، أسباب ومراحل الديون المتعثرة و آثارها الاقتصادية و أساليب معالجتها محليا و دوليا، مصر المعاصرة، العدد 485، القاهرة، 2007
9. عبد المطلب عبد الحميد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية .الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009
10. عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3 ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013
11. عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة ماجستير غير منشور، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008
12. غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر- الناحية النظرية، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009
13. فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010
14. فريد راغب النجار، إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة (مخاطر المصارف في القرن الحادي والعشرين)، مؤسسة دار الشباب القاهرة، مصر، 2000
15. محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة " الظاهرة، الأسباب، العلاج"، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1996.

16. محمد عبد الحافظ البغدادي، إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات

المصرفية، الملتقى الإداري الثالث، المملكة السعودية، 2005

17. Hoshino yuta, economic perspectives and accounting issue of japanese banks, non performing loans, faculty of humanitiers, hirosaki university, hirosaki, Japan, 2001

18. Revival of Japanese Economy Through Resolving Non Performing Loans Problems on Major Banks ,Financial Services Agency, Tokyo, Japan, 2002

19. Non Performing Loans Report : Asia 2002 ,Executive Summary , Ernst & Young , Hong Kong , 2002